الصراع على السلطة في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الليبي: دراسة تحليلية

أ. عبد الحميد صالح يونس*
hamiduones@gmail.com

المستخلص:

هدف البحث إلى تحليل الصراع على السلطة في ليبيا بشكل شامل، وتتبع جذوره، وفهم دور الأطراف المختلفة فيه، وتقييم التأثيرات المتعددة الأبعاد للصراع "سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية" على الأمن القومي الليبي، وتقديم توصيات عملية مبنية على الأدلة للمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن في ليبيا، وكان من بين أهم النتائج المتوصل إليها: إن الصراع على السلطة في ليبيا يمثل أزمة عميقة ومعقدة الجذور ناتجة عن تداخل العوامل الداخلية (القبلية والاقتصادية والانقسام السياسي) مع التدخلات الخارجية المتضاربة، وقد أدى هذا التفاعل إلى تدهور شامل في الأمن القومي الليبي (السياسي والاقتصادي والاجتماعي)، تجسد في هشاشة الدولة وتعدد مراكز السلطة وانهيار الخدمات وتفشي الفساد، ويتطلب معالجة هذه الأزمة انتهاج مسارات متعددة ترتكز على بناء مؤسسات دولة موحدة، ووضع دستور، وإعادة بناء جيش وطني، وتحقيق مصالحة شاملة، وتحييد التدخلات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الصراع على السلطة– الأمن القومي الليبي.

Abstract:

The research aimed to comprehensively analyze the power struggle in Libya, trace its roots, understand the role of various parties involved, assess the multidimensional impacts of the conflict (political, economic, social, and military) on Libyan national security, and provide evidence-based practical recommendations to contribute to enhancing stability and security in Libya . Among the most important findings reached were: The power struggle in Libya represents a deep and complex-rooted crisis resulting from the interplay of internal factors (tribalism, economic issues, and political division) with conflicting external interventions. This interaction has led to a comprehensive deterioration of Libyan national security (political, economic, and social

* أ. عبد الحميد صالح يونس، عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب.

dimensions), manifested in state fragility, the multiplication of power centers, the collapse of services, and the spread of corruption. Addressing the crisis requires a multi-track approach based on building unified state institutions, establishing a constitution, rebuilding a national army, achieving comprehensive reconciliation, and neutralizing foreign interference.
Keywords: Power struggle - Libyan national security.

المقدمة

تُعد الصراعات الداخلية، لا سيما تلك التي تتطور إلى حروب أهلية، من أخطر التهديدات التي تواجه استقرار الدول وكيانها، لما لها من تداعيات واسعة النطاق على جميع أبعاد الأمن القومي. هذه الصراعات لا تقتصر آثارها على الجانب العسكري فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تتجاوز الحدود الوطنية لتؤثر على الأمن الإقليمي والدولي. وإن فهم هذه الديناميكيات المعقدة أمر بالغ الأهمية لصياغة استجابات فعالة تهدف إلى بناء السلام المستدام.

وتعد قضية الصراع على السلطة في ليبيا من أبرز القضايا التي أثرت بعمق في مسار الدولة الليبية منذ أحداث عام 2011 التي أطاحت بالنظام السابق، حيث أفرزت التدخلات الإقليمية والدولية واقعًا سياسيًا وأمنيًا هشًا، انعكس سلبًا على استقرار مؤسسات الدولة ووحدة أراضيها. فغياب سلطة الدولة وضعف مؤسساتها الرسمية، خلقا فراغًا سياسيًا وأمنيًا شجع على بروز قوى متنافسة تسعى كلا منها إلى السيطرة على مفاصل الحكم.

وفي ظل هذا الواقع، برزت إشكالية الأمن القومي الليبي كأحد أكثر المجالات تأثرًا بالصراع على السلطة، حيث امتدت انعكاساته لتشمل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والمائي ...إلخ. مما جعل ليبيا ساحة مفتوحة للصراعات الداخلية والتجاذبات الخارجية. وهذه الدراسة تسعى إلى تحليل أبعاد الصراع على السلطة في ليبيا، والكشف عن انعكاساته على الأمن القومي بمختلف مستوياته في محاولة لفهم العوامل التي ساهمت في تفاقم الأزمة واستشراف سبل الحد من آثارها في المستقبل.

إشكالية البحث

على الرغم من الجهود الدولية والمحلية المتعددة، لا يزال الصراع على السلطة في ليبيا مستمراً، وتتفاقم انعكاساته على الأمن القومي الليبي بكافة أبعاده، حيث تكمن الإشكالية في عدم وجود فهم شامل ومتكامل لكيفية تداخل العوامل الداخلية والخارجية في تأجيج هذا الصراع، وتحديد الآليات الدقيقة التي من خلالها يؤثر هذا الصراع على تماسك الدولة الليبية واستقرارها وأمن مواطنيها، بالإضافة إلى غياب رؤية واضحة للحلول المستدامة التي تتجاوز المعالجات الجزئية.

والسؤال البحثي الرئيسي: كيف أثر الصراع على السلطة في ليبيا على الأمن القومي الليبي؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

1- ما هي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي غدت الصراع في ليبيا؟

2- كيف أسهم التدخل الخارجي في تعميق الصراع؟

3- ما هي أبرز مظاهر انعكاس الصراع على الأمن القومي الليبي؟

فرضية البحث

إن تعدد مراكز السلطة المتنافسة والمدعومة بالتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية المتضاربة منذ عام 2011 أدى بشكل مباشر إلى تفاقم تجزئة قطاع الأمن، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، مما يعد السبب الرئيسي في تدهور الأمن القومي الليبي بأبعاده المختلفة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل الصراع على السلطة في ليبيا بشكل شامل، وتتبع جذوره، وفهم دور الأطراف المختلفة فيه. ويسعى البحث إلى تقييم التأثيرات المتعددة الأبعاد للصراع (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية) على الأمن القومي الليبي. كما يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية مبنية على الأدلة للمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن في ليبيا.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية بالغة على الصعيدين العلمي والعملي، نظراً للطبيعة المعقدة للصراع الليبي وتأثيراته العميقة، حيث تكمن أهمية هذا البحث في جانبيها العلمي والعملي كما يلي:

1. **الأهمية العلمية:**

يساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بدراسات الصراع والأمن القومي في الدول الهشة. حيث يقدم إطاراً تحليلياً معمقاً لفهم التفاعلات المعقدة بين الصراعات الداخلية وتأثيراتها متعددة الأبعاد على الأمن الوطني. من خلال تحليل حالة ليبيا. ويسلط البحث الضوء على مفهوم "تهجين" القطاع الأمني كظاهرة تستدعي مقاربات جديدة في دراسات إصلاح القطاع الأمني، حيث تتداخل الأدوار بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في توفير الأمن. كما أنه يعزز فهمنا لكيفية تأثير الولاءات ما قبل الوطنية والتدخلات الخارجية على مسار بناء الدولة في سياقات ما بعد الصراع.

2. **الأهمية العملية:**

يوفر البحث رؤى قيمة لصناع القرار والمنظمات الدولية والمحلية المعنية بالشأن الليبي. من خلال تحليل شامل للتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتقديم توصيات مبنية على أدلة، كما يمكن أن يدعم جهود بناء الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية. وكذلك فإن فهم الأسباب الجذرية للصراع وانعكاساته يساعد على صياغة استراتيجيات أكثر فعالية لمعالجة الأزمة. كما يمكن أن يكون مرجعاً للمهتمين بفهم تعقيدات الأزمات في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتقديم دروس مستفادة لدول أخرى تواجه تحديات مماثلة في بناء السلام والاستقرار بعد فترات من الصراع.

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهجيات متعددة لضمان تحليل شامل وعميق لموضوع الصراع على السلطة في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الليبي، وهذه المنهجيات هي:

1. **المنهج التحليلي الوصفي:** تم استخدام هذا المنهج بهدف تحليل طبيعة الصراع على السلطة في ليبيا وتحديد أبعاده المختلفة. وتضمن ذلك وصفاً دقيقاً لجذور الصراع وتطوره، والأطراف الفاعلة المحلية والدولية، والآثار المترتبة على الأمن القومي الليبي بمختلف أبعاده (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الإقليمية). كما ساعد هذا المنهج على تفكيك الظاهرة المعقدة إلى مكوناتها الأساسية وفهم العلاقات بينها.

2. **المنهج التاريخي:** تم استخدام المنهج التاريخي لغرض تتبع مسار الأحداث الرئيسية التي شكلت الصراع الليبي منذ عام 2011. فهذا المنهج ضروري لفهم الخلفيات التاريخية التي أدت إلى الوضع الراهن، وكيف تطورت الديناميكيات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية عبر الزمن، مما ساعد في تحديد نقاط التحول الرئيسية وتأثيرها على مسار الصراع.
3. **المنهج الاستقرائي:** وهو المنهج الذي تم استخدامه في هذه الدراسة من أجل استقراء الواقع السياسي الليبي بكل تعقيداته، ودراسته للحصول على نتائج يمكن تعميمها فكرياً وكذلك الخروج بنتائج وتوصيات تصب في إيجاد حلول للمعوقات التي تعرض هذا الواقع ولمسيرة بناء الدولة وأمنها، والذي امتدت انعكاساته لتشمل أبعاداً كثيرة، مما جعل ليبيا ساحة مفتوحة للصراعات الداخلية والتجاذبات الخارجية.

أولاً: الإطار المفاهيمي والنظري

1:- مفهوم الصراع على السلطة

يعرف الصراع على السلطة بأنه حالة تتنافس فيها مجموعتان أو أكثر للحصول على الهيمنة أو السلطة أو المناصب القيادية[1]، وهو تنافس حول الحكم أو السلطة، يتأطر باختلاف الأفكار السياسية ويتأثر بحجم الأهداف والإمكانيات والموارد المتاحة للأطراف. ويرى البعض أن التنافس على السلطة ينبع من المنافع التي توفرها، مثل الأمجاد والسمعة والفوائد والمتعة، مما يجعل السلطة رصيدًا أساسيًا للفرد[2].

ويعرف الصراع على السلطة في ليبيا بأنه أحد المعوقات الرئيسية لإعادة بناء الدولة، ويعتبر مثالاً على الدولة الهشة. هذا الصراع ليس مجرد تنافس سياسي على المناصب، بل هو بالأساس صراع

1- منير هسبريس، **الصراع السياسي بين العقل والهمجية**، متاح على الرابط التالي:- https://www.hespress.com، تاريخ الدخول 2025/4/21.

2- أحمد محمد الجواد الحكيم، **الصراع من أجل السلطة هو أساس الخلافات**، شبكة النبأ المعلوماتية، متاح على الرابط التالي:- https://annabaa.org/arabi، تاريخ الدخول 2025/4/21.

سياسي يرتكز على السيطرة الاقتصادية والسياسية بين فرقاء لم يتمكنوا من إيجاد بنية حكم مقبولة من جميع الأطراف[1].

إن طبيعة الصراع في ليبيا تتميز بتداخل عوامل متعددة تجعله أكثر تعقيداً من مجرد تنافس بين أطراف سياسية تقليدية. ويمكن أن تكون نتائج الصراعات إيجابية، مثل منع احتكار السلطة من قبل فئة فاسدة، أو سلبية للغاية، عندما تؤدي إلى العنف والفوضى وتكريس "الهمجية الحديثة" التي تغيب فيها مصلحة الوطن لصالح المصالح الشخصية. وفي سياق ذلك، يتجلى الصراع على السلطة في ليبيا حول السعي للحصول على الامتيازات والمناصب، وغالبًا ما تدعي المجموعات المتصارعة أنها تمثل مكونًا اجتماعيًا بأكمله، بينما الحقيقة هي سعي السياسيين داخلها للسلطة والمناصب فقط. ويمكننا القول أن هناك رؤيتان تعكس الأنماط الكامنة في الصراع على السلطة هما:

الرؤية الأولى (التهجين المؤسسي): بمعنى أن الصراع في ليبيا لا يقتصر على التنافس بين فصائل تقليدية، بل يتسم بظاهرة "تهجين" القطاع الأمني. وهذا يعني أن الجماعات المسلحة الغير الرسمية تندمج ضمن الهياكل الاجتماعية حتى تحصل على تمويل من الدولة، مما يؤدي إلى تفتت مؤسسي وتنافس بين كيانات شبه دولية. وكذلك أن أي مقاربات تقليدية لإصلاح القطاع الأمني، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستكون غير فعالة بمفردها. فالصراع على السلطة ليس فقط على "من يحكم"، بل على "كيف تُحكم" ليبيا، ومن يسيطر على أدوات القوة الشرعية وغير الشرعية. وهذا التعقيد يفسر الصعوبة البالغة في بناء جيش وطني موحد، حيث أن الولاءات تتوزع بين الكيانات الرسمية وغير الرسمية، وتتأثر بالروابط الاجتماعية والاقتصادية التي تربط هذه الجماعات بمجتمعاتها المحلية[2].

الرؤية الثانية (الصراع على الموارد): يتجاوز الصراع على السلطة في ليبيا الأبعاد الأيديولوجية والسياسية ليشمل السيطرة على الموارد الاقتصادية الحيوية، وأبرزها قطاع النفط. فعندما يكون النفط هو شريان

1- شيماء عبد السلام إبراهيم، **الصراع على السلطة كأحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا**، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، عدد23، 2024.

2- عماد الدين بادي، **استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة**، تقرير مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، سويسرا، 2020.

الحياة الاقتصادي للبلاد، فإن السيطرة على حقوله وموانئه تمنح الفاعلين قوة هائلة وتمويلاً ذاتياً مستمراً. وهذا يحول الصراع من مجرد تنافس سياسي إلى حرب على الثروة، مما يزيد من تعقيد الحلول ويجعل الأطراف أقل استعداداً للتنازل. فالتنازل عن السلطة في هذا السياق يعني التنازل عن مصادر الثروة، وهو ما يقلل من حوافز الأطراف للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة[1].

2:- مفهوم الأمن القومي الليبي (أبعاده وعناصره)

يعرف الأمن القومي الليبي إجرائياً بأنه السعي الدؤوب لتحقيق الأمن النفسي والجسدي لمواطني الدولة، عبر استخدام جميع عناصر ومصادر القوة المتنوعة التي تمتلكها الدولة للحيلولة دون تعرضها لمخاطر خارجية أو داخلية تهدد وجودها وحياة مواطنيها ونمط معيشتها، والعمل المستمر على تنمية قدرات الدولة وإمكاناتها على كافة المستويات. هذا التعريف يعكس المفهوم الشامل للأمن القومي الذي يتجاوز البعد العسكري التقليدي.

ويشمل الأمن القومي أبعاداً متعددة تتجاوز البعد العسكري التقليدي، لتشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. ويتجسد الأمن القومي في بعدين رئيسيين:

أمن المواطن: الذي يقصد به تأمين الفرد مما يهدد حريته وأمنه وحقوقه.

وأمن الدولة: الذي يشير إلى قدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها والحفاظ على كيانها.

كما أن للأمن القومي عناصر قوة تتمثل في العنصر الجيوبوليتيكي (الموقع الجغرافي الاستراتيجي)، والعنصر الديموغرافي (القوة البشرية)، والعنصر السياسي (السياسة الداخلية والخارجية والمؤسسات)، والعنصر الاقتصادي (الموارد الغذائية والمعدنية والصناعية)، والعنصر العسكري (حجم وتكوين القوات وتسليحها).

وفي سياق ذلك يمكن القول بأن التحديات الأمنية في ليبيا لا تقتصر على الجانب العسكري، بل هي نتاج تدهور شامل في كافة أبعاد الأمن القومي، بما في ذلك الأبعاد السياسية والاقتصادية

1- فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل**، تقرير تحليلي صادر عن مركز جسور للدراسات، 2020، متاح على الرابط التالي:- https://jusoor.co/ar، تاريخ الدخول 2025/5/2.

والاجتماعية. مما يعني أن الحلول يجب أن تكون شاملة أيضاً. فالتركيز على حل عسكري فقط أو سياسي فقط لن يحقق الأمن المستدام، بل يجب معالجة قضايا البطالة، الهجرة غير الشرعية، انهيار الخدمات الأساسية، والفساد، بالإضافة إلى بناء الجيش والمؤسسات الأمنية. هذا الفهم يوضح لماذا فشلت العديد من المبادرات التي ركزت على جانب واحد من الأزمة، حيث أن المشكلة متجذرة في تفكك شامل للدولة والمجتمع.

إن العلاقة بين الصراع على السلطة والأمن القومي في ليبيا تتسم بكونها جدلية ومعقدة. فالصراع على السلطة يؤدي إلى هشاشة الدولة وتعدد مراكز القوة، مما يضعف قدرتها على بسط سيادتها وتوفير الأمن لمواطنيها، ويؤثر سلباً على جميع أبعاد الأمن القومي. فعندما تتنافس جميع الأطراف على الشرعية والسيطرة، فإن ذلك يقوض قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، بما في ذلك توفير الخدمات، حماية الحدود، والحفاظ على القانون والنظام[1].

وفي المقابل، فإن تدهور الأمن القومي، بجميع أبعاده، يغذي الصراع ويزيد من حدته، مما يخلق حلقة مفرغة. فعلى سبيل المثال، يؤدي ضعف المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح إلى زيادة العنف والجريمة، مما يقوض الثقة في الدولة ويدفع الأفراد والجماعات إلى الاعتماد على الميليشيات لتوفير الأمن، وهذا بدوره يعزز من قوة هذه الميليشيات ويضعف الدولة المركزية. كما أن التدهور الاقتصادي يزيد من الإحباط واليأس، مما يجعل الشباب أكثر عرضة للانخراط في الجماعات المسلحة أو الهجرة غير الشرعية، مما يفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا، فإن كل بعد من أبعاد الأمن القومي يتأثر بالصراع، وفي الوقت نفسه يساهم في استمراره وتفاقمه.

وفي ذات السياق، يمكن تحديد أبعاد الأمن القومي الليبي ومؤشراته على النحو التالي:

1- أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي مينا،2018، متاح على الرابط التالي:- http://www.mena-monitor.org/ ، تاريخ الدخول 2025/5/21م.

1- البعد العسكري/الأمني: يتمثل في انتشار الجماعات المسلحة، التهديدات الإرهابية، الصراعات الداخلية، وضعف البنية التحتية الأمنية، وتحديات إصلاح القطاع الأمني[1].

2- البعد السياسي: يرتبط بشرعية الدولة، تجزئة المؤسسات، الجمود السياسي، وتحديات الحوكمة.

3- البعد الاقتصادي: يشمل الاعتماد على النفط، التدهور الاقتصادي، الأنشطة غير المشروعة، الاختلالات المالية، وقضايا الشركات المملوكة للدولة[2].

4- البعد الاجتماعي/الإنساني: يتضمن النزوح، تدهور الخدمات العامة (الكهرباء، المياه، الرعاية الصحية، التعليم)، انتهاكات حقوق الإنسان، والهجرة غير الشرعية[3].

5- البعد البيئي: يتعلق بندرة المياه، آثار تغير المناخ (الجفاف، ارتفاع منسوب سطح البحر، العواصف الرملية)، وتنافس الموارد[4].

إن تحليل هذه الأبعاد يوضح أن الأمن القومي في ليبيا ليس مجرد شأن عسكري، بل هو نتاج تفاعل معقد للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويؤدي التدهور في بعد واحد، مثل التشرذم السياسي، إلى تفاقم نقاط الضعف في الأبعاد الأخرى، كعدم الاستقرار الاقتصادي أو الأزمة الإنسانية. وهذا يشير إلى هشاشة نظامية حيث تستغل الصراعات على السلطة وتعمق نقاط الضعف القائمة عبر جميع أبعاد الأمن. فالصراعات السياسية على السلطة تؤدي إلى فراغ مؤسسي، وهذا الفراغ يعيق إدارة الموارد الاقتصادية بفعالية، مما يؤدي إلى تدهور اقتصادي ونشاطات غير مشروعة. وهذا بدوره ينعكس سلبًا على الخدمات الأساسية ويسبب أزمات إنسانية كالنزوح. وحتى القضايا البيئية مثل ندرة المياه تصبح تهديدًا أمنيًا، حيث تزيد من التنافس على الموارد في دولة ضعيفة بالفعل. وبالتالي،

1- علي جمعة العبيدي، **الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2024، https://democraticac.de، تاريخ الدخول 2025/5/22.

2- عبد المعطي زكي، " **الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد**"، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2016.

3- علي الدين هلال، **الأمن القومي العربي دراسة في الأصول**، مجلة شؤون عربية، عدد35، 1984.

4- عبدالله الهاشمي، **الأمن ومواجهة التهديدات الكبرى**، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2023.

فإن تأثير الصراع على السلطة ليس معزولًا بل يخلق تأثيرًا متتاليًا عبر جميع أبعاد الأمن القومي، مما يحول الأزمة إلى أزمة متعددة الأبعاد.

ثانيًا: الصراع على السلطة في ليبيا (الجذور والتطور)

لفهم الصراع الحالي في ليبيا، لا بد من استعراض جذوره التاريخية التي تعود إلى عقود مضت، وما تلاها من أحداث.

1:- عهد النظام السابق: اتسم الحكم في عهد النظام السابق بانتهاج عدة سياسات أدت إلى طريق مسدود، وخلقت مآزق للدولة الليبية، حيث تم تهميش الكوادر السياسية وأفرغت البلاد من الخبرات اللازمة لقيادة مرحلة انتقالية. كما أن فترة حكم النظام السابق الذي استمر قرابة 42 عاماً، لم يتجاوز البنى القبلية للمجتمع الليبي، بل ثبّت الحالة القبلية وقرّب الموالين القبليين له، مما عمّق الانقسامات الاجتماعية[1].

2:- مرحلة ما بعد النظام السابق (2011-إلى الآن): عقب سقوط النظام السابق، واجهت ليبيا العديد من التحديات الجسيمة خلال المرحلة الانتقالية. ومن أبرز هذه التحديات كانت مسألة شرعية السلطات الانتقالية في نظر العديد من الفصائل المسلحة، والانتشار الواسع للأسلحة، وتدخل الأطراف الخارجية، بالإضافة إلى عدم وجود رؤية مشتركة بين معظم الأطراف حول التوجه المستقبلي لدولة موحدة. هذا الفراغ السياسي والأمني أدى إلى عودة ليبيا في عام 2014 إلى صراع مفتوح في حرب أهلية اتسمت بانقسام البلاد إلى تجمعات سياسية وعسكرية متنافسة، وانقسام واضح بين الشرق والغرب، وأصبح استخدام القوة العسكرية الخيار الأول لأطراف النزاع[2].

ثم استمر هذا الصراع من 2014 إلى 2020، وانتهت باتفاق وقف إطلاق نار في أكتوبر 2020. ومع ذلك، لا تزال البلاد تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاشتباكات المتقطعة منذ عام

1- أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مصدر سبق ذكره.

2- عبد الرؤوف الجروشي، **مأزق الصراع الليبي: صيغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام**، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني،2022، https://chs-doha.org، تاريخ الدخول 2025/5/23.

2021. وقد أثر هذا الصراع بشكل كبير على صناعة النفط الحيوية في ليبيا، حيث انهار الإنتاج إلى جزء صغير من مستواه المعتاد بسبب الحصار والأضرار التي لحقت بالمنشآت من قبل الجماعات المتنافسة[1].

وفي سياق ذلك يمكن القول بأن فشل التغيير في ليبيا بعد 2011، في التحول إلى دولة مدنية ديمقراطية مرده عدم وجود رؤية موحدة بين المنتصرين حول شكل الدولة الجديدة ومستقبلها، وهذا ما أدى إلى فتح الباب أمام صراعات مستمرة. مما يشير إلى أن المشكلة ليست فقط في "من" يحكم، بل في "كيف" تُحكم البلاد؟ وما هي الأسس التي يقوم عليها الحكم الجديد؟، فعدم وجود إجماع على "الدولة الجديدة" أدى إلى تنافس الكل ضد الكل، بدلاً من بناء مؤسسات مشتركة، مما أدى إلى حالة من الفوضى المستمرة بدلاً من الاستقرار[2].

كما أن وجود ميليشيات إقليمية وأيديولوجية قوية ذات اتجاهات سياسية وأيديولوجية مختلفة تقف ضد مركزية الدولة، يؤدي إلى تعدد مراكز السيادة في ليبيا. وهذا يفسر لماذا لا توجد سلطة مركزية قوية في ليبيا؟، حيث أن كل مجموعة مسلحة لديها ولاءاتها الخاصة ومصالحها، مما يجعل بناء جيش وطني موحد أو مؤسسات دولة فعالة أمراً صعباً للغاية، إذ أن هذه الميليشيات تعمل كـ"دول داخل دولة" وتتصارع على النفوذ والموارد.

والصراع في ليبيا يرتكز على استقطابات عديدة إما (قبلية، مناطقية، أيديولوجية)، مما يكشف عجزاً بنيوياً في تكوين المجتمع الليبي الذي ما تزال بناه ما قبل الوطنية هي الفاعلة. هذه نقطة عميقة جداً، فإذا كانت الولاءات الأساسية للأفراد والجماعات ليست للدولة الوطنية بل للقبيلة أو المنطقة أو الأيديولوجيا، فإن أي محاولة لبناء دولة مركزية قوية ستصطدم بهذه الولاءات المتجذرة. هذا يعني أن

1- كريستوفر جيفيس وجيفري مارتيني، **ليبيا ما بعد القذافي الدروس والتداعيات المستقبلية**، https://www.rand.org ، تاريخ الدخول 2025/5/23.

2- أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مصدر سبق ذكره.

الحلول يجب أن تتضمن آليات لمعالجة هذه الانقسامات الاجتماعية العميقة، وليس فقط التفاوض بين القادة السياسيين، وإلا فإن أي اتفاقات ستظل هشة وقابلة للانهيار.

3:- الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية ودورها في تأجيج الصراع:

تحول الصراع في ليبيا إلى حرب بالوكالة بسبب تضارب مصالح تسع دول على الأقل تسعى للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية في ليبيا. هذه التدخلات الخارجية زادت من تعقيد المشهد وأدت إلى تأجيج الصراع بدلاً من تسويته[1].

- تحالف السعودية – مصر – الإمارات: يقدم هذا التحالف دعماً عسكرياً ومالياً لقوات خليفة حفتر، بهدف الحد من نفوذ "الإخوان" داخل ليبيا، كما فعلوا في مصر. وتدعم الإمارات قوات حفتر بطائرات مسيرة ومنظومات دفاع جوي، وتسعى لتأمين السيطرة على الموانئ الليبية. أما مصر فتقدم دعماً جوياً وعتاداً عسكرياً ومستشارين، وتسعى لتأمين مصالحها في شرق المتوسط[2].
- تحالف قطر – تركيا: اختارت قطر، تماشياً مع دعمها لحركات "الإسلام السياسي" في المنطقة، دعم قوات فجر ليبيا وحكومة الوفاق. كما أن تركيا لديها مصالح اقتصادية كبيرة في ليبيا (عقود بناء، نفط منخفض التكلفة)، وتسعى لترسيم الحدود المائية في شرق المتوسط. حيث أن استراتيجيتها تقوم على دعم حكومة مركزية (حكومة الوفاق، والوحدة الوطنية) لتأمين مصالحها، ووقعت اتفاقية أمنية وملاحية وعسكرية معها. وقدمت تركيا دعماً عسكرياً (مستشارين، طائرات مسيرة، منظومات دفاع جوي) وأشرفت على نقل مقاتلين سوريين إلى ليبيا. قطر تقدم دعماً سياسياً واقتصادياً للموقف التركي وحكومة الوفاق[3].

1- فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل**، مصدر سبق ذكره.

2- صادق علي حسن، **ليبيا بين صراع السلطة وتفتت الدولة**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، متاح على الرابط التالي:- https://www.bayancenter.org/ ، تاريخ الدخول 2025/6/5.

3- المصدر السابق نفسه.

- فرنسا: تدعم خليفة حفتر سراً وعلناً منذ مايو 2014، وأوفدت مستشارين استخباراتيين وعسكريين. وترى في حفتر شخصاً قوياً قادراً على ضبط الأمن، وتسعى للحصول على امتيازات في استخراج النفط وعقود الاستثمار[1].
- إيطاليا: تعتبر ليبيا منطقة نفوذ تاريخية، وتخشى من منافسة شركة توتال الفرنسية لشركة إيني الإيطالية. حيث تعترف بشرعية حكومة الوفاق لكنها تحافظ على توازنها وتأمين إمدادات النفط.
- روسيا: دخلت في تحالف مع حفتر بعد أشهر من هجومه على طرابلس، بهدف تأمين موطئ قدم في البحر الأبيض المتوسط وزيادة تأثيرها على سياسات الاتحاد الأوروبي. وأرسلت مرتزقة من ميليشيا "فاغنر" وبدأت بتجنيد مقاتلين سوريين للقتال إلى جانب حفتر.
- الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: تعمل مجموعات من العسكريين الفرنسيين والأمريكيين والبريطانيين في ليبيا لمراقبة تحركات تنظيم داعش[2].

هذا وتزيد التدخلات الخارجية المتضاربة من تعقيد الصراع وتؤجج نيرانه، مما يجعل أي حل محلي صعب التحقق دون توافق دولي. وبما أن الأطراف الخارجية لديها مصالح متضاربة وتدعم أطرافاً مختلفة، فإنها تصبح جزءاً من المشكلة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل. وهذا يعني أن أي مبادرة سلام يجب أن تعالج مصالح هذه القوى الخارجية وتعمل على تحييدها أو توحيدها، وإلا فإنها ستستمر في إفشال أي اتفاقات داخلية، مما يطيل أمد الصراع ويضاعف تكلفته الإنسانية والاقتصادية.

ثالثًا: انعكاسات الصراع على الأمن القومي الليبي

تتعدد انعكاسات الصراع على السلطة في ليبيا لتشمل كافة أبعاد الأمن القومي، مما يؤدي إلى تدهور شامل يهدد كيان الدولة ومستقبلها، ويمكن توضيح أهم هذه الانعكاسات كما يلي:

1:- الانعكاسات السياسية

1- فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل**، مصدر سبق ذكره.

2- صادق علي حسن، **ليبيا بين صراع السلطة وتفتت الدولة**، مصدر سبق ذكره.

أدى الصراع على السلطة إلى هشاشة بالغة في بنية الدولة الليبية وغياب سلطة مركزية فعالة. فبعد سقوط النظام السابق عام 2011، شكل المجلس الوطني الانتقالي حيث لم يستطع بسط سيطرته الكاملة على البلاد بسبب وجود ميليشيات إقليمية وأيديولوجية قوية، هذه الميليشيات كانت ذات اتجاهات سياسية وأيديولوجية مختلفة، ووقفت ضد مركزية الدولة. ومنذ تشكيل الحكومة المعترف بها دولياً (حكومة الوفاق) لم تتمتع تلك الحكومة أو الحكومة التي تلتها بقدرة كافية للسيطرة على الدولة الليبية وإدارة شؤونها بفعالية، ويظهر ذلك جلياً في خروج كثير من الميليشيات والمجموعات المسلحة عن سلطتها، فضلاً عن أنها لا تحظى بقبول كامل الأطراف السياسية المتواجدة بليبيا[1]. وينعكس هذا الوضع في تعدد مراكز السلطة والتشظي السياسي، حيث استمر تقسيم الدولة بين مجموعة من مختلف المؤسسات التنفيذية والتشريعية المتنافسة، إلى جانب عدد لا يحصى من الفصائل المسلحة التي تتنافس على السيطرة في الميدان. هذا التنافس السياسي تصاعد في الأشهر الأخيرة إلى اشتباكات عنيفة في العاصمة طرابلس بين الميليشيات الداعمة للجانبين. كما أن ضعف الشرعية السياسية يظهر جلياً في رفض "برلمان طبرق" لقرارات اتفاق الصخيرات، ثم انقلاب حفتر على الاتفاقية احتجاجاً على تسليم فائز السراج رئاسة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني[2]. وقد أدى الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة إلى شلل في عملية بناء الدولة وإصلاح مؤسساتها، مما يعيق أي تقدم نحو الاستقرار. فعندما تكون هناك حكومات متنافسة ومؤسسات موازية، فإن القرارات الوطنية لا يمكن أن تُتخذ أو تُنفذ بفعالية، مما يؤدي إلى فراغ إداري وقانوني يستغله الفاعلون غير الحكوميين، مما يزيد من الفوضى ويقوض أي جهود لإعادة بناء الدولة على أسس قوية وراسخة، ويسهم في استمرار حالة عدم اليقين السياسي.

2:- الانعكاسات الاقتصادية

تأثر الأمن الاقتصادي الليبي بشدة جراء الصراع الدائر، حيث يعقد الوضع السياسي ويضر بعمل المؤسسة الوطنية للنفط. إذ تسيطر قوات حفتر على الحصة الأكبر من حقول النفط وأهمها، وتلجأ

1- أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مصدر سبق ذكره.

2- سانسيم ميلتون وعبد الرؤوف الجروشي، **مأزق الصراع الليبي: صيغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام**، مصدر سبق ذكره.

لتعطيل الإنتاج للضغط على حكومة المنطقة الغربية. هذا التحكم في شريان الحياة الاقتصادي للبلاد يستخدم كأداة ضغط سياسي، مما يؤثر سلباً على الإيرادات الوطنية وقدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية.

وتتفاقم المشكلات الاقتصادية مع ارتفاع لمعدلات البطالة والتضخم الاقتصادي، وهذا يتطلب محاربة هذه الظواهر لتحقيق الأمن الاقتصادي. كما أن الفساد ونهب ثروات البلاد يستنزف الموارد الوطنية ويحرم المواطنين من ثرواتهم[1].

وقد تحول الصراع على السلطة إلى صراع على الموارد الاقتصادية، خاصة النفط، مما يغذي "اقتصاد حرب" يستفيد منه الفاعلون المسلحون ويجعلهم أقل استعداداً للتخلي عن السلاح. فعندما تصبح السيطرة على الموارد الاقتصادية وسيلة لتمويل الصراع، فإن الأطراف المتحاربة لديها حافز للحفاظ على حالة الفوضى التي تسمح لهم بالاستفادة من هذه الموارد. وهذا يعني أن أي حل اقتصادي يجب أن يتضمن آليات شفافة وعادلة لإدارة الثروة النفطية، وإلا فسيظل الاقتصاد مصدراً للصراع بدلاً من أن يكون محفزاً للسلام، مما يعيق أي جهود للتنمية المستدامة.

3:- الانعكاسات الاجتماعية

تسببت الصراعات في ليبيا بانهيار واسع النطاق للخدمات العامة والإدارة، مما أثر بشكل مباشر على حياة المواطنين. كما أدت الصراعات إلى سرقة المال العام وعدم تنفيذ العقود المبرمة، مما يزيد من تدهور البنية التحتية والخدمات.

وتعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم المشاكل التي تواجه الأمن الوطني الليبي. حيث تفاقمت هذه الظاهرة نتيجة للبطالة وعدم وجود خطط لاستيعاب الخريجين، مما دفع العديد من الشباب الباحثين

1- ندوة تحديات الأمن الوطني، المركز الوطني لدعم القرار، 2013/7/3، www.npdc.gov.ly، تاريخ الدخول 2025/7/28.

عن العمل إلى الهجرة خارج البلاد. وأصبحت ليبيا نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو شمال أفريقيا وأوروبا، مستغلة الفوضى الأمنية[1].

كما أدت الصراعات إلى إثارة النعرات الطائفية والقبلية والدينية، ووجود خلل في التركيب الاجتماعي. إذ هناك غياب للثقة بين الثوار وبعض المواطنين الذين عاصروا النظام السابق، مما يعيق المصالحة المجتمعية[2].

وهذا يؤثر بشكل مباشر على الأمن الإنساني للمواطنين، مما يؤدي إلى أزمات إنسانية ونزوح داخلي وخارجي. كما أن تدهور الأوضاع الاجتماعية يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، مما يزيد من الضغوط على المجتمع ويقلل من قدرته على الصمود، وهذا يساهم في زيادة دورة العنف ويجعل المصالحة المجتمعية أكثر صعوبة، حيث تتراكم المظالم وتتفاقم الانقسامات، مما يعيق أي جهود لإعادة بناء الثقة والتماسك الاجتماعي.

4:- الانعكاسات الأمنية والعسكرية

يعد انتشار السلاح في ليبيا أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الوضع الأمني، حيث يصعب السيطرة على الأسلحة الثقيلة والمتوسطة المنتشرة في البلاد. هذا الانتشار غير المنظم للسلاح أدى إلى تفشي ظاهرة الجريمة بكل أنواعها، ووجود اختراقات أمنية مثل تهريب السلاح والاتجار بالبشر وإدخال الأغذية الفاسدة. وأصبحت ليبيا ملجأ للمجرمين الدوليين الهاربين من العدالة، وسوقاً حرة لتجار المخدرات والسلاح، وتستقطب عصابات تهريب المهاجرين[3].

وتعاني المؤسسات الأمنية والعسكرية من ضعف شديد. فقد أفسد النظام السابق الجيش الليبي وحوله إلى كتائب أمنية لحماية نظامه بدلاً من حماية الوطن، حيث واجهت الدولة الليبية بعد سقوطه

1- علي جمعة العبيدي، **الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي**، https://www.turkpress.co/، 2024/10/14، تاريخ الدخول 2025/7/28.

2- حنان دريسي ، **الانعكاسات الأمنية للازمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، 2018.

3- ندوة تحديات الأمن الوطني، المركز الوطني لدعم القرار، مصدر سبق ذكره.

صعوبات في إعادة بناء الجيش بسبب تباين الاتجاهات السياسية، وكثرة التشكيلات المسلحة المتواجدة في كل مناطق ليبيا. كما أن القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي تقف كعائق أمام إعادة تسليح الجيش الليبي.

وقد أدى ضعف المؤسسات الرسمية إلى هيمنة الميليشيات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة، مما يقوض احتكار الدولة لوسائل القوة. حيث أنه عندما لا تستطيع الدولة فرض سيطرتها على السلاح، فإنها تفقد أحد أهم مقومات السيادة، مما يؤدي إلى بيئة يمكن فيها للجماعات المسلحة أن تعمل بحرية، وهذ بدوره يزيد من الجريمة المنظمة والإرهاب، ويجعل بناء دولة القانون أمراً مستحيلاً، ويطيل أمد حالة عدم الاستقرار.

5:- الانعكاسات الإقليمية والدولية

لم تكن الأزمة الليبية شأناً ليبياً فحسب، بل كان لها ارتدادات أمنية واقتصادية وجيوسياسية على دول جوار ليبيا. فالفوضى في ليبيا تؤثر بشكل مباشر على استقرار دول الجوار[1].

وتحولت ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة، حيث أدت التدخلات الخارجية المتضاربة إلى تأجيج الصراع بين القوى الإقليمية والدولية. هذا التنافس على النفوذ والمصالح يزيد من تعقيد المشهد ويجعل الحلول أكثر صعوبة[2]. كما أصبحت ليبيا معقلاً لتنظيم داعش ونقطة انطلاق لخلاياه لمهاجمة أمن دول الجوار. إذ تتنقل الجماعات الجهادية بسهولة من وإلى ليبيا لتأمين الإمدادات من سلاح وأموال وعناصر مدربة لمباشرة عمليات مسلحة خارجها[3]. وتفاقمت أزمة الهجرة غير الشرعية من ليبيا، مما يؤثر على

1- علياء محمد عبدالجواد المنصوري، **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؛ الجزائر أنموذجاً (2011-2020)**، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2021.

2- عبد الرؤوف الجروشي، **أثر التدخل الدولي على الصراع في ليبيا بعد القذافي**، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023/7/28، تاريخ الدخول 2025/8/2.

3- حسن أبو هنية، **الجهادية العربية اندماج الأبعاد؛ النكاية والتمكين الدولة الإسلامية وقاعدة الجهاد**، المركز العربي لدراسة السياسات، لبنان، 2018.

دول شمال المتوسط الأوروبية. فالفوضى الأمنية وغياب السيطرة على الحدود جعلت ليبيا ممراً رئيسياً للمهاجرين، مما يشكل تحدياً أمنياً وإنسانياً للدول الأوروبية.

إن أمن ليبيا غير منفصل عن أمن جيرانها والمنطقة ككل. فالفوضى في ليبيا تصدر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية إلى الدول المجاورة وأوروبا. وهذا يؤكد أن حل الأزمة الليبية ليس مجرد مسؤولية ليبية داخلية، بل هو ضرورة إقليمية ودولية. وأن أي تقاعس عن معالجة الصراع في ليبيا سيؤدي إلى تداعيات أمنية واقتصادية أوسع نطاقاً، إذ يدفع الدول المجاورة للانخراط بشكل أكبر في الصراع لحماية مصالحها، مما يخلق دورة من عدم الاستقرار الإقليمي.

تبدو الأزمة الليبية للكثير من المراقبين عصية على الفهم، نظرًا لصعوبة تحديد مألات الأحداث وفق المؤشرات المتعارف عليها، والأمر اللافت في الأزمة الليبية ليس فقط تداخل العامل الخارجي بالداخلي، بل في تعويل الداخل على الخارج وبشكل يكاد يكون كليًا، إلى حدِّ أن كثيراً من الفاعلين المحليين الليبيين لا يثقون في قدرات المفاوض الليبي، ويرون أن الحل لا يمكن إلا أن يكون خارجيًا[1].

ومن خلال ما سبق تتضح انعكاسات سلبية للصراع تؤثر على الأمن القومي الليبي في عدة أبعاد وهي:

- سياسيًا: أدى الصراع إلى هشاشة الدولة وغياب السلطة المركزية، وتعدد مراكزها، مما تسبب في تشظي سياسي وضعف الشرعية، وشلل في عملية بناء الدولة.
- اقتصاديًا: تسبب الصراع في تدهور قطاع النفط، وتوقف الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، فضلًا عن انتشار الفساد واستنزاف الثروات وتغذية ما يُعرف بـ "اقتصاد الحرب."
- اجتماعيًا: نتج عن الصراع انهيار الخدمات العامة، وتفكك النسيج الاجتماعي، وغياب الثقة بين المكونات، مما أدى إلى أزمات إنسانية وتفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية.

1 - Richard Pallardy: List of wars, Encyclopaedia Britannica, (Publishing date: Jul 10, 2015), (Accessed: Dec 17,2020): https://www.britannica.com/topic/list-of-wars-2031197/additional-info#history.

- أمنيًا وعسكريًا: شملت هذه الانعكاسات انتشار السلاح غير المشروع، وتفشي الجريمة المنظمة، وضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية، وسيطرة الميليشيات خارج نطاق الدولة.
- إقليميًا ودوليًا: تحولت ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة، مما أدى إلى تصدير الإرهاب والتطرف لدول الجوار، وتفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وتهديد استقرار دول المنطقة.

رابعًا: سبل معالجة الصراع وتعزيز الأمن القومي الليبي

تواجه ليبيا اليوم تحدياً وجودياً يتمثل في الانتقال من حالة الصراع والفوضى المستمرة منذ عام 2011، إلى بناء دولة حديثة مستقرة تتمتع بسيادة كاملة على أراضيها ومؤسساتها. فالأمن القومي الليبي في جوهره ليس مجرد مسألة عسكرية أو أمنية، بل هو انعكاس لقدرة الدولة على استعادة وظائفها الأساسية، وتوحيد مؤسساتها، وإدارة ثرواتها بفعالية وشفافية. وتتطلب معالجة الصراع في ليبيا وتعزيز أمنها القومي وضع خطة شاملة ومتعددة الأبعاد، تتجاوز الحلول الجزئية وتركز على بناء أسس مستدامة للدولة.

1:- المبادرات المحلية والدولية لحل الأزمة

إن الحديث عن الأزمة الليبية وسبل حلها في ظل التشابكات والصراعات وتباين المصالح الذي شهده الملف الليبي تجعل الأمر في غاية الصعوبة، فالحديث عن سيناريوهات التسوية والصراع تبدو متساوية، بالنظر إلى تداخل المسارين السياسي والعسكري في الأزمة الليبية، فالعلاقة بين المسارين أقرب إلى علاقة الفعل ورد الفعل، لذا تأتي النتائج على أحد المسارين تالية زمنياً على مسبباتها في المسار الآخر، وكلما طال الوقت الفاصل بين التطورات التي يعرفها المسارين، كان التأثير أعمق وأشد وضوحاً[1]، ولقد حاولت الأمم المتحدة وأطراف دولية أخرى التوسط بين مختلف أطراف النزاع في ليبيا لسنوات، وكان من أبرزها قيادة الأمم المتحدة لسنوات عملية الوساطة بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب. وقد ساهمت الأمم المتحدة في حل المأزق السياسي من خلال اتفاق بين الأطراف الليبية وقع

1- سامح راشد، **مألات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة**، مجلة شؤون عربية، العدد 187، جامعة الدول العربية، صيف 2019م، ص 94.

في مدينة الصخيرات المغربية في يوليو 2015، ويعد محاولة رئيسية لإنهاء الأزمة السياسية، حيث نص على ثلاث نقاط أساسية (تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتحديد أدوار لمجلس النواب، ومجلس أعلى للدولة). وكان الهدف هو توحيد المؤسسات المنقسمة وتهيئة الظروف للتحول السياسي السلمي. كما عقدت ألمانيا مؤتمر برلين الأول في يناير 2020 بهدف التوصل إلى توافق دولي حول الأزمة الليبية، وتأمين مظلة دولية لحماية الحوارات الليبية. وكان من أبرز أهداف المؤتمر وقف إطلاق النار ومراقبة حظر الأسلحة والضغط على الأطراف الخارجية لوقف تدخلاتها، والتوصل لحل سياسي ينهي التدخلات الخارجية[1]. ورغم أن مؤتمر برلين الثاني في يونيو 2021 أشاد بتحسن الوضع، حيث توقفت الأعمال العدائية واستؤنف إنتاج النفط، إلا أن هذه المبادرات أخفقت في تحقيق الاستقرار الدائم وخفض حدة الصراع.

وبالرغم أن هناك بند رئيسي لمؤتمر برلين حول ليبيا يدعو إلى تسريح ونزع سلاح الميليشيات، إلا أن عدداً من الميليشيات المسلحة لا زالت تسيطر على العاصمة الليبية طرابلس ما أدى إلى استمرار الفوضى الأمنية وانتشار السلاح، وسط معاناة للشعب الليبي[2].

2:- التحديات التي تواجه جهود الاستقرار

على الرغم من كل هذه المبادرات السابقة، إلا أن جهود الاستقرار في ليبيا تواجه تحديات جمة وهي[3]:

- غياب الرؤية الواحدة للتحول السياسي: لا تزال ليبيا تفتقر إلى رؤية موحدة للتحول نحو دولة مدنية ديمقراطية، مما يفتح الباب أمام صراعات مستمرة ويعيق أي تقدم حقيقي نحو الاستقرار.

1- سانسيم ميلتون وعبد الرؤوف الجروشي، **مأزق الصراع الليبي: صيغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام**، مصدر سبق ذكره.

2- ماجد محمد، **ماذا حققت الأمم المتحدة من مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا؟**، 2020/11/24، https://lywitness.com/، تاريخ الدخول 2025/8/18.

3- أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مصدر سبق ذكره.

- تعدد السيادة وانتشار الميليشيات: تلا سقوط النظام السابق تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، الذي لم يستطع فرض سيطرته الكاملة على البلاد بسبب وجود ميليشيات إقليمية وأيديولوجية قوية. هذه الميليشيات تمنع سحب الأسلحة من جميع القوى والميليشيات، مما يقوض أي محاولة لاحتكار الدولة للقوة.
- المصالح الإقليمية والدولية المتضاربة: لم يكن التدخل الدولي في إطاحة حكم القذافي مجانياً، بل كانت تقف خلفه مصالح الدول المشاركة اقتصادياً وسياسياً. فالتدخلات الإقليمية والدولية المتضاربة، تزيد من تعقيد الصراع وتعيق الحلول المستدامة.
- ضعف المؤسسات وغياب الكوادر: كان المجلس الوطني الانتقالي بحاجة إلى بناء مؤسسات الدولة من جديد ووضع إطار لتجميع القوى، لكن هذا لم يحدث. فانتشار الأسلحة وعدم قدرة الجيش الوطني الليبي أو حكومة الوفاق على السيطرة على الوضع، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات دولة كالجيش والشرطة، وغياب الحياة السياسية، أفرغ البلاد من الكوادر السياسية المؤهلة لقيادة ليبيا في المرحلة الانتقالية.

هذا وقد فشلت المقاربات التقليدية لإصلاح القطاع الأمني (مثل التركيز على الهياكل الرسمية) بسبب الطبيعة "المهجنة" اجتماعياً واقتصادياً للجماعات المسلحة. مما يعني أن مجرد دمج هذه الجماعات في الجيش أو الشرطة لن يحل المشكلة. بل يجب معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم هذه الجماعات، مثل توفير فرص عمل بديلة، وتعزيز الثقة بين المجتمعات، وتطوير آليات رقابة محلية على هذه الجماعات. فالمشكلة ليست فقط في السلاح، بل في البيئة التي تجعل حمل السلاح خياراً جذاباً أو ضرورياً.

3:- توصيات مقترحة لتعزيز الأمن القومي الليبي

توضح التحليلات السابقة أن التحدي الأساسي في ليبيا هو استعادة سيادة الدولة على قرارها ومؤسساتها وقوتها العسكرية واقتصادها. إن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود المحلية

والدولية ضمن إطار استراتيجي شامل[1]. وبناءً عليه، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز الأمن القومي الليبي وتحقيق الاستقرار، وكما يلي:

- بناء دولة المؤسسات واحتكار القوة: يجب الإسراع في بناء دولة القانون والمؤسسات الرسمية والمدنية (عبر وضع دستور جديد وقوي) لإبعاد الدولة الليبية عن التدخلات الأجنبية. ويتطلب ذلك بسط سلطة الدولة على كامل تراب الوطن، والتحكم في وسائل القوة. كما يجب إصدار قانون يجرم حمل السلاح واستخدامه إلا للجهات الشرعية، وتطبيقه بصرامة.
- إعادة بناء الجيش الوطني والقوات الأمنية: يجب التركيز على إعادة بناء الجيش الوطني والقوات الأمنية على أسس مهنية، مع توحيد قيادته، والحرص على حيادية المؤسسة العسكرية. حيث يتطلب ذلك فرض عقيدة عسكرية جديدة ولائها للوطن والمواطن. ومن الضروري استيعاب المنتسبين للكتائب المسلحة في برامج تأهيلية ومؤسسات الدولة.
- تعزيز المصالحة الوطنية الشاملة: يجب إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية الشاملة وإصدار قانون العدالة الانتقالية، وإيجاد حلول لمسألة المهجرين والنازحين. والمصالحة يجب أن تكون عملية مجتمعية شاملة، لا تقتصر على النخب السياسية.
- الإصلاح الاقتصادي والتنمية: يتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي إعادة بناء الاقتصاد الليبي، ومحاربة البطالة والتضخم، والقضاء على سوء الإدارة والفساد، وتشجيع القطاع الخاص. كما يجب العمل على تطوير الجهاز الإداري بما يتناسب مع التطورات العالمية، وإيجاد بدائل للطاقة كتوظيف الطاقة الشمسية.
- دور المجتمع المدني والإعلام: يجب العمل على نشر ثقافة الحوار بين كافة أبناء المجتمع وتوعيتهم بكيفية احترام الرأي الآخر. كما يجب جعل أجهزة الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية تعمل من

1- أحمد علي الأطرش، "**المشهد السياسي والأمني في ليبيا: رؤية تحليلية استشرافية**"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (LOOPS)، 2015.

أجل تهذيب النفوس وتهدئة الخواطر، وتحميلها المسؤولية الأدبية والقانونية عن نشر الأخبار الكاذبة والمفبركة أو التي تحبط المساعي المبذولة في اتجاه المصالحة الوطنية.

- التعاون الإقليمي والدولي البناء: ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية شاملة للأزمة الليبية، بما يحد من تداعياتها على كامل المنطقة. ومن المفترض أن تكون الجهود الدولية منسقة ومحايدة، وتأخذ في الاعتبار المصالح الليبية العليا.

ومع كل ذلك فالحل في ليبيا يتطلب نهجاً متعدد المسارات لا يقتصر على المسار السياسي أو العسكري، بل يشمل المسارات الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية، مع إشراك جميع القوى الاجتماعية الفاعلة، فبما أن الصراع معقد ومتعدد الأبعاد، فإن الحل يجب أن يكون كذلك، ولا يمكن حل المشكلة السياسية دون معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وهذا يعني أن المبادرات المستقبلية يجب أن تكون أكثر شمولية وتكاملاً، وأن تتجاوز التركيز على النخب السياسية لتشمل المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة على مستويات مختلفة، لضمان بناء سلام مستدام وشامل.

الخاتمة

تظهر هذه الدراسة أن الصراع على السلطة في ليبيا ليس مجرد نزاع سياسي سطحي، بل هو أزمة عميقة ومعقدة الجذور، تتشابك فيها عوامل تاريخية، قبلية، أيديولوجية، واقتصادية، وتتفاقم بفعل التدخلات الإقليمية والدولية المتضاربة. حيث أدت هذه العوامل إلى تدهور شامل في الأمن القومي الليبي، الذي لا يقتصر على البعد العسكري فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يهدد كيان الدولة ورفاهية مواطنيها.

ولقد أكدت الدراسة الفرضية الرئيسية بأن الصراع على السلطة، المتجذر في غياب رؤية موحدة للتحول السياسي، والبنية القبلية للمجتمع، وتعدد مراكز القوة والميليشيات، والتدخلات الإقليمية والدولية المتضاربة، هو السبب الجوهري وراء التدهور الشامل للأمن القومي الليبي. وقد تجلى ذلك في هشاشة الدولة، وتعدد مراكز السلطة، وانهيار الخدمات، وتفاقم البطالة والفساد، وانتشار السلاح والجريمة المنظمة، وتحول ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة، وتصدير التهديدات الأمنية إلى جوارها الإقليمي.

إن معالجة هذه الأزمة المستعصية تستدعي نهجاً متعدد المسارات، يتجاوز المقاربات التقليدية التي أثبتت عدم فعاليتها. حيث يجب أن يركز هذا النهج على وضع دستور قوي تحتكم إليه جميع الأطراف المتصارعة، وبناء مؤسسات الدولة الشاملة والفعالة التي تحتكر القوة، وإعادة بناء جيش وطني موحد ومهني، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة تعالج الجروح الاجتماعية العميقة، بالإضافة إلى إصلاح اقتصادي حقيقي يضمن التوزيع العادل للثروات ويوفر فرصاً للمواطنين. كما أن تحييد التدخلات الخارجية وضمان تعاون إقليمي ودولي بناء ومحايد أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار المستدام في ليبيا، ولتحويل البلاد من ساحة صراع إلى عامل استقرار في المنطقة.

ملخص النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في النقاط الثلاثة الأتية:

1. يمثل الصراع على السلطة في ليبيا أزمة عميقة ومعقدة الجذور ناتجة عن تداخل العوامل الداخلية (كالقبلية والاقتصاد والانقسام السياسي وغياب رؤية موحدة للتحول) مع التدخلات الخارجية المتضاربة بينها في الرؤى والمصالح، وقد أدت هذه العوامل إلى تعدد مراكز السلطة وزيادة حدة الانقسام وهشاشة الدولة.
2. أثر الصراع السياسي المستمر في ليبيا على الأمن القومي الليبي وهو تأثير لم يقتصر على البعد العسكري، بل يمتد ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجلت أبرز مظاهر هذا التدهور في ضعف تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وانتشار ظاهرة الفساد واستفحال الهجرة غير الشرعية، وتغذية اقتصاد الحرب.
3. لقد أثبتت المقاربات التقليدية لحل الأزمة عدم فعاليتها، في ظل سعي كل طرف للاصطفاف لأطراف خارجية، فالمشكلة ليست مجرد تنافس سياسي، بل هي أزمة نظامية متجذرة وهو ما يستدعي النظر إلى المصلحة العليا قبل المصالح الجهوية أو الفئوية أو المناطقية، ويستدعي نهجاً متعدد المسارات يتجاوز النخب السياسية ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

التوصيات

في الختام يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

1. الإسراع في وضع دستور قوي وشامل لكل متطلبات المرحلة، يحترم كل المكونات العرقية ويحتكم به جميع الأطراف، مع العمل على بناء المؤسسات الرسمية والمدنية التي تحتكر القوة وتعلي قوة القانون على كامل التراب الليبي.
2. التركيز على إعادة بناء وتوحيد قيادة الجيش الوطني والقوات الشرطية والأمنية على أسس مهنية ووطنية، مع فرض الاهتمام بحماية الحدود وفرض سادة الدولة ضد عمليات التهريب والهجرة غير الشرعية.
3. العمل على الحد من التدخلات الخارجية وضمان تعاون إقليمي ودولي منسق ومحايد، وتأمين المظلة الدولية لحماية الحوارات الليبية لإنهاء حالة الصراع بالوكالة.
4. تعزيز المصالحة الوطنية الشاملة والعدالة الانتقالية باعتبارها خياراً استراتيجيا وعملية مجتمعية لا تقتصر على النخب، مع إصدار قانون للعدالة الانتقالية، وإيجاد حلول لمسألة المهجرين والنازحين
5. الإصلاح الاقتصادي الشامل ومحاربة الفساد والعمل بشكل حقيقي على ضمان الخدمات الضرورية للمواطن ومحاربة البطالة والتضخم والقضاء على سوء الإدارة والفساد، مع تطوير الجهاز الإداري.

قائمة المراجع:

- شيماء عبد السلام إبراهيم، **الصراع على السلطة كأحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا**، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، عدد23، 2024.
- عماد الدين بادي، **استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة**، تقرير مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، سويسرا، 2020.
- سامح راشد، مألات **الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة**، مجلة شؤون عربية، العدد 187، جامعة الدول العربية، صيف 2019.

عبد المعطي زكي، " **الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد**"، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2016.

- علي الدين هلال، **الأمن القومي العربي دراسة في الأصول**، مجلة شؤون عربية، عدد35، 1984.
- عبد الله الهاشمي، **الأمن ومواجهة التهديدات الكبرى**، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2023.
- حنان دريسي ، **الانعكاسات الأمنية للازمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجاً**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، 2018.
- علياء محمد عبد الجواد المنصوري، **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؛ الجزائر أنموذجا (2011-2020)**، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2021.
- حسن أبو هنية، **الجهادية العربية اندماج الأبعاد؛ النكاية والتمكين الدولة الإسلامية وقاعدة الجهاد**، المركز العربي لدراسة السياسات، لبنان، 2018.
- أحمد علي الأطرش، "**المشهد السياسي والأمني في ليبيا: رؤية تحليلية استشرافية**"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (LOOPS)، 2015.
- منير هسبريس، **الصراع السياسي بين العقل والهمجية**، متاح على الرابط التالي:- https://www.hespress.com.
- أحمد محمد الجواد الحكيم، **الصراع من أجل السلطة هو أساس الخلافات**، شبكة النبأ المعلوماتية، متاح على الرابط التالي:- https://annabaa.org/arabi.
- فراس فحام، **خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل**، تقرير تحليلي صادر عن مركز جسور للدراسات، 2020، متاح على الرابط التالي:- https://jusoor.co/ar.
- أسامة آغي، **الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل**، مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي مينا،2018، متاح على الرابط التالي:- http://www.mena-monitor.org.
- علي جمعة العبيدي، **الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2024، https://democraticac.de.
- عبد الرؤوف الجروشي، **مأزق الصراع الليبي: صيغة نهج متعدد المسارات للاستقرار والسلام**، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني،2022، https://chs-doha.org.
- كريستوفر جيفيس وجيفري مارتيني، **ليبيا ما بعد القذافي الدروس والتداعيات المستقبلية**، https://www.rand.org.
- صادق علي حسن، **ليبيا بين صراع السلطة وتفتت الدولة**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، متاح على الرابط التالي:- https://www.bayancenter.org.
- ندوة تحديات الأمن الوطني، المركز الوطني لدعم القرار، 2013/7/3، www.npdc.gov.ly.
- علي جمعة العبيدي، **الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي**، 2024/10/14، https://www.turkpress.co.

- عبد الرؤوف الجروشـــي، **أثر التدخل الدولي على الصـــراع في ليبيا بعد القذافي**، مركز المتوســـط للدراســـات الاســـتراتيجية، 2023/7/28.

- ماجد محمد، **ماذا حققت الأمم المتحدة من مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا؟**، 2020/11/24، https://lywitness.com.

Richard Pallardy: List of wars, Encyclopaedia Britannica, (Publishing date: Jul 10, 2015), (Accessed: Dec 17,2020): https://www.britannica.com/topic/list-of-wars-2031197/additional-info#history